

Distr.: Limited
23 February 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٣ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج
المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها
الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي
والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

جمهورية كوريا، كوستاريكا، منغوليا، النرويج: مشروع قرار

التعليم من أجل الديمقراطية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المبادئ والمقاصد الواردة فيه،
وإذ تسلّم بأن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية أمور مترابطة يعزز أحدها الآخر
وتندرج في صميم قيم الأمم المتحدة ومبادئها العالمية غير القابلة للتجزئة،

وإذ تعيد أيضا تأكيد حق كل فرد في التعليم المكرس في الإعلان العالمي لحقوق
الإنسان^(١) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٢) واتفاقية حقوق

(١) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.



الرجاء إعادة استعمال الورق



حقوق الطفل^(٣) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٤) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٥) وغيرها من الصكوك المتصلة بذلك،

وإذ تشير إلى قرارها ١٨/٦٧ المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ ونتائج خطة العمل للمرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان^(٦) وإذ ترحب بخطة العمل للمرحلة الثالثة (٢٠١٥-٢٠١٩) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان^(٧)،

وإذ تحيط علماً بقرار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ٣٧ م/٤، الذي اتخذ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والمعنون "دعم جدول أعمال المواطنة العالمية عن طريق التعليم من أجل الديمقراطية"^(٨)،

وإذ تؤكد التكامل بين التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتدريب والتعلم، والتعليم من أجل الديمقراطية،

وإذ تعيد تأكيد أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى مشاركتها في جميع نواحي حياتها^(٩)،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١٠) الذي التزمت فيه الدول الأعضاء بألا تدخر جهداً في تشجيع وتعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية، وعقدت العزم على احترام الإعلان العالمي

(٣) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1577, No. 27531.

(٤) المرجع نفسه، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

(٥) المرجع نفسه، المجلد ٢٥١٥، الرقم ٤٤٩١٠.

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٥٣ ألف (A/65/53/Add.1)، الفصل الثاني، القرار ١١/١٥.

(٧) المرجع نفسه، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم ٥٣ ألف والتصويب (A/69/53/Add.1 و Corr. 1)، الفصل الرابع، الفرع ألف، القرار ١٢/٢٧.

(٨) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة السابعة والثلاثون، باريس، ٥-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، المجلد الأول، القرارات، الفرع الرابع.

(٩) القرار ١/٦٠، الفقرة ١٣٥.

(١٠) القرار ٢/٥٥.

لحقوق الإنسان والتقييد بأحكامه على نحو تام وعلى السعي من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع وتعزيزها بصورة تامة في جميع البلدان وعلى تعزيز قدرة جميع البلدان على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات،

وإذ تسلم بأنه على الرغم من أن هناك سمات مشتركة بين النظم الديمقراطية، فليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية، وبأن الديمقراطية لا تخص بلدا بعينه أو منطقة بعينها،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان وبرنامج عمل فيينا للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان^(١١) وخطة العمل العالمية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية التي اعتمدها المؤتمر الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية^(١٢) والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ١١٣/٥٩ ألف المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وإعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان^(١٣)،

وإذ تشير مع التقدير إلى إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وإلى الجهود التي يبذلها الصندوق من أجل تعزيز خطة الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية وإلى الأنشطة التنفيذية لدعم العمليات الديمقراطية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

وإذ تنوه بدور المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى في دعم الديمقراطية،

وإذ تسلم بأن التعليم يساهم في تعزيز الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتنمية الطاقات البشرية وتخفيف حدة الفقر وتشجيع زيادة التفاهم بين الشعوب،

وإذ تشير إلى قرارها ٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الذي رحبت فيه بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة^(١٤)، وقررت أن

(١١) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

(١٢) A/CONF.157/PC/42/Add.6.

(١٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ٥٣ (A/66/53)، الفصل الأول، القرار ١/١٦، المرفق.

(١٤) A/68/970 و Corr.1

يكون مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية الوارد في التقرير هو الأساس الرئيسي لإدماج أهداف التنمية المستدامة في صُلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سيُنظر أيضا في مدخلات أخرى في عملية التفاوض الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة،

١ - تعيد تأكيد الصلة الأساسية بين الحكم الديمقراطي والسلام والتنمية وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، فهي أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر؛

٢ - تحييط علما بمبادرة التعليم أولا التي استهلها الأمين العام في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وبخاصة المجال الثالث ذو الأولوية المتعلق بتعزيز المواطنة العالمية؛

٣ - تشجع الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة، على تعزيز الجهود من أجل تعزيز قيم السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية واحترام التنوع الديني والثقافي والعدل عن طريق التعليم؛

٤ - تشجع بقوة الدول الأعضاء على إدماج التعليم من أجل الديمقراطية، إلى جانب التربية المدنية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، في معايير التعليم لديها وعلى وضع وتعزيز برامج ومناهج دراسية وأنشطة تعليمية في إطار المناهج الدراسية وأنشطة خارج ذلك الإطار بغرض تعزيز وتوطيد القيم الديمقراطية والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، مع أخذ النهج الابتكارية وأفضل الممارسات في الميدان في الحسبان، من أجل تيسير تمكين المواطنين ومشاركتهم في الحياة السياسية وصنع القرار على جميع المستويات؛

٥ - تدعو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى توفير الخبرات والموارد الملائمة من أجل وضع برامج ومواد تعليمية مناسبة في مجال الديمقراطية؛

٦ - تشجع المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى على أن تتبادل فيما بينها ومع منظومة الأمم المتحدة حسب الاقتضاء، في إطار ولاية كل

منها، أفضل ممارساتها وخبراتها في مجال التعليم من أجل الديمقراطية، بما في ذلك التربية المدنية، على سبيل الذكر لا الحصر؛

٧ - تقرر مواصلة النظر في مسألة التعليم من أجل الديمقراطية في دورتها الحادية والسبعين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"؛

٨ - تدعو الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تكثيف الجهود من أجل تعزيز التعليم من أجل الديمقراطية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، بالتعاون مع المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في إطار الالتزامات الحالية بتقديم التقارير، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتدعو المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بالحقوق في التعليم إلى المساهمة، في حدود ولايته الحالية، في تقرير الأمين العام.